

التعليمية: حول قضية درجات الثانوي: العودة إلى النظام القديم ومعالجة نتائج الفصل الأول

الحجرف: تأجيل العمل بنظام الدرجات الجديد إلى العام الدراسي المقبل



وزير التربية والتعليم العالي د. نايف الحجرف مع أركان وزارته أثناء اجتماع اللجنة التعليمية (متن غوزال)



د. محمد المطر والمستشار د. منيب ربيع



د. محمد الهلثاني و د. جعفر الحريش و بدر الداوم و د. خالد شخير أثناء اجتماع اللجنة التعليمية

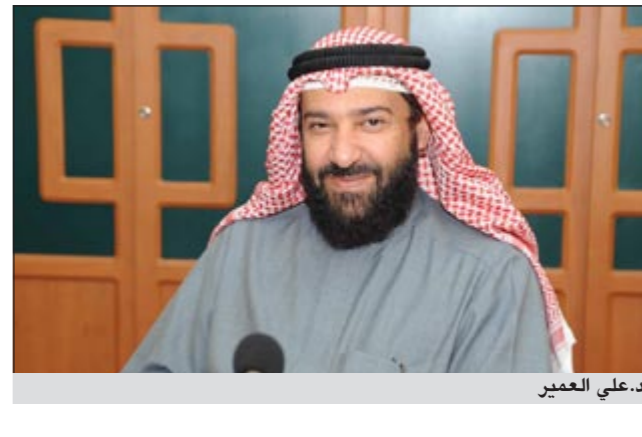
وأعضاء جمعية المعلمين سيلتقون يوم غد الثلاثاء برئيس وأعضاء لجنة التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية وذلك لتقديم عدد من المشاريع والقوانين التي تدعم أهل الميدان التربوي. وأضاف العتيبي في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن من القوانين التي ستقدم قانوني حماية المعلم والمهنة الشاقة وتكويت الوظائف الإشرافية ورؤية جمعية المعلمين للمرحلة القادمة، موضحاً أن ذلك سيستلزم من سبل تعاون الجمعية مع نواب مجلس الأمة لجعل التعليم من أولويات البرلمان.

الحريش: نحصر على عدم تسييس قرارات «التربية» والوزير اعترف بخطأ النظام السابق

من جانبه قال رئيس اللجنة التعليمية جعفر الحريش إن الوزير قرر العودة إلى النظام القديم ومعالجة نتائج الفصل الأول وهذا التعاون هو مبادرة تحسب له واتفقنا على وضع جدول للأولويات للمرحلة المقبلة ونحصر على عدم تسييس قرارات التربية، والوزير اعترف بخطأ النظام السابق في الدرجات وتم طي هذه المشكلة وإبشر جمع الأسر بأن هناك نية لإصلاح ما هو موجود من خلل. من جانبه، قال رئيس جمعية المعلمين الكويتية متعب العتيبي إن رئيس

الميدان، وعموما هذه القرارات ليست سياسية بل هي فنية بحتة لما تتفق مع الأهداف التعليمية والملف درس قبل أن اتولى الوزارة ووجدنا كل تعاون من أعضاء اللجنة حمل هذا الملف المهتم واتفقنا على أن يكون هناك جدول أولويات للتعامل في المرحلة المقبلة فيما يخص الملف التعليمي. وذكر الحجرف أن اللجان التي شكلت في عهد الوزير السابق مازالت تعمل وسترفع تقريرها هذا الأسبوع وأية احتساب الدرجات سيتم التباحث فيها وإلى الآن لم تتبلور بشكل نهائي.

الفصل الأول «ونحن في اجتماعات مستمرة لمراجعة هذا القرار». وأكد الحجرف أننا اطلعنا اللجنة على قرار توزيع الدرجات في المراحل الدراسية وأوضحنا لهم مبررات اتخاذ القرار الذي يتألف من ثلاثة أجزاء وأنها تأجيل العمل بنظام الدرجات الجديد إلى العام الدراسي المقبل ودراسة آلية احتساب درجات الفصل الأول فيما يلي لحق ضروا بالطلبة وستكون هناك مراجعة شاملة لهذا النظام وهذه القرارات وقد تأتي بتوزيع جديدة للدرجات وفق ما يراه الأخوة العاملون في



د. علي العمير

بين وزير التربية والتعليم العالي د. نايف الحجرف أن اجتماعه باللجنة التعليمية البرلمانية سادته أجواء التفاهم وسعدنا به وتناقشنا الأسبوع الماضي مع رئيس اللجنة النائب د. جعفر الحريش حول اختبارات طلبة الثانوي العامة، مشيراً إلى أن الوزارة تقوم بدراسة الملف منذ أكثر من أسبوع، وقال الحجرف في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع الحريش بعد انتهاء اجتماع اللجنة التعليمية البرلمانية أن الوزارة بحثت تدني نسب النجاح للفترة الثانية من

السلطان والعميري والكندري والدمخي والعجمي طلبوا لها صفة الاستعجال «السلف» يقترحون قوانين منع تضارب المصالح والمناطق الإسكانية العمالية وتأسيس شركات عقارية وأخرى للمواشي وحظر الفوائد الربوية

التقى العليان والفضالة والحاسم اليحيى ينقل وثيقة «رؤية 2012» إلى نواب الأغلبية



فيصل اليحيى مع ممثلي الجامعات التي ساهمت في الحراك الشبابي

قال مراقب مجلة الأمانة النائب فيصل اليحيى في تصريح صحفي: تشرفت باستقبال الأخوة حمد العليان وخالد الفضالة وحمد الحاسم وهم جزء من مجموعة كتبوا وثيقة إصلاح شامل في الكويت باسم «رؤية 2012»، وعلنت تبني كل ما جاء في هذه الوثيقة وتفعيل هذه الوثيقة وستشكل لجنة للتنسيق وأعداد المشاريع التي تخدم هذه الوثيقة التي تحتوي العديد من النقاط التي تشكل أولويات رئيسية نحتاجها في هذه المرحلة. وأضاف: قدمت 3 اقتراحات منها حق ديوان المحاسبة والإحالة إلى النيابة

وقتلص مدد الحبس الاحتياطي ووضع حد أعلى لتأجيل الاستجواب بحد أعلى شهر والرابع إصلاح الوضع السياسي، وسأضع هذه الوثيقة على طاولة اجتماع النواب في ديوان الدال وكل هذا تأكيد على دور الشباب في تفعيل المجتمع المدني ودوره في الإصلاح الشامل والرقابة على المؤسسات والشباب صاحب ريادة وقيادة للمجتمع المدني. واختتم قائلاً: هناك العديد من الجامعات الشبابية التي ساهمت في الحراك الشبابي والسياسي وسنلتقي بهم للتنسيق للمرحلة المقبلة.

واقتروا أيضاً قانوناً بشأن النيابة الإدارية والمحاكم الاستعجال. كما قدموا اقتراحاً بقانون في شأن بإنشاء الصندوق الوطني للتنمية مع إعطائه صفة الاستعجال. كما اقترح النواب الخمسة قانوناً في شأن إصدار قانون البيئة مع إعطائه صفة الاستعجال.



عمار العجمي



د. عادل الدمخي



د. محمد الكندري



عبدالله العميري



خالد السلطان

بعض أحكام قانون تنظيم الخبرة الصادر بالمرسوم رقم 40 لسنة 1980 مع إعطائه صفة الاستعجال. وقدموا أيضاً اقتراحاً بقانون في شأن إنشاء الهيئة العامة للقضايا من المخدرات مع إعطائه صفة الاستعجال. كما قدم النواب اقتراحاً أقر في شأن الكشف عن الذمة المالية، مع إعطائه صفة الاستعجال.

في شأن الترخيص بتأسيس شركة مساهمة كويتية باسم الشركة الوطنية للتجارة في المواشي، مع إعطائه صفة الاستعجال. وقدم السلطان والعميري والكندري والدمخي والعجمي اقتراحاً بقانون في شأن حظر الموضوع يمكن الاستفادة منها في التخطيط المستقبلي وفق أساس منهجي وعلمي دقيق.

اقترح بقانون لتنظيم الخبرة وإنشاء هيئة للقضايا من المخدرات والكشف عن الذمة المالية والنيابة الإدارية

قدم النواب خالد السلطان وعبدالله العميري و د. محمد الكندري وعمار العجمي و د. عادل الدمخي اقتراحاً بقانون في شأن منع تضارب المصالح مع إعطائه صفة الاستعجال. وقدم النواب الخمسة اقتراحاً بقانون في شأن تأسيس شركات عقارية للإسكان مع إعطائه صفة الاستعجال. وقدموا أيضاً اقتراحاً بقانون

وجه النائب د. وليد الطبطبائي سؤالا لوزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة شعيب الموزيري جاء فيه: يمثل الإسكان ركناً أساسياً في حياة الأسرة الكويتية وهو من أهم الضروريات التي لا يستطيع الإنسان العيش

الطبطبائي يسأل عن حاجة «السكنية» للأراضي خلال 5 سنوات

فما أسباب عدم تسلم كل موقع على حدة؟
3 عواشق في بعض تلك الأراضي؟
وما الذي تم بشأنها وماذا لم تتكشف قبل التخصيص؟
4 ما حاجة المؤسسة العامة للرعاية السكنية من الأراضي القديمة؟

لذا يرجى إفادتي عما يلي:
1 كم تبلغ مساحة الأراضي التي خصصت لمؤسسة الرعاية السكنية خلال السنوات الخمس السابقة؟ وما تاريخ تخصيص كل منها مع بيان موقعها؟
2 هل تم تسليم تلك الأراضي بالكامل؟ إذا كان الجواب بلا

دونها، وتوافر السكن المناسب انعكاس لتطور البلد ومستوى تحضره وانطلاقاً من حرصنا على توفير الرعاية السكنية للمواطنين وحتى يكون لدينا إحصائيات وبيانات حول هذا الموضوع يمكن الاستفادة منها في التخطيط المستقبلي وفق أساس منهجي وعلمي دقيق.

وجه النائب د. وليد الطبطبائي سؤالا لوزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة شعيب الموزيري جاء فيه: يمثل الإسكان ركناً أساسياً في حياة الأسرة الكويتية وهو من أهم الضروريات التي لا يستطيع الإنسان العيش

وجه النائب محمد هايف سؤالا للنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود جاء في الأول: هل رصدت وزارة الداخلية حالات لجرائم شراء الأصوات في الانتخابات التي أجريت في الثاني من الشهر الجاري؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب

المناور: تغريدتي عن الكنائس تم تصحيحها واعتراضنا على بناء الجديد منها فقط

بالمفعول في الكويت، ولكننا سنعرض على أي ترخيص يصدر لبناء كنيسة جديدة. وتابع المناور قائلاً: أما عن الإساءة الشخصية التي تعرضت لها من النائب نبيل الفضل فإننا كنا قد قررنا في كتلة الأغلبية البرلمانية الانتفاة عن كل تجريح شخصي وعدم الرد عليه، وكذلك عدم الانجرار لحلبة صراع فالكويت تنتظر منا الكثير لتقدمه.

أكد النائب الإسلامي أسامة المناور أن تصريحه عن الكنائس ورد في 22 تغريدة على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) وكل من صرح معقبا بهذا الشأن يبني تعليقه على تغريدته الأولى التي صححها المناور بتغريدات أخرى.

وقال المناور في تصريح صحفي: إن مجمل الأمر انه لا علاقة لنا بالكنائس القديمة الموجودة

هايف يستفسر من وزير الداخلية عن بلاغات شراء الأصوات ويطلب تزويده بالنتائج التفصيلية للانتخابات عن جميع الدوائر

جميع الدوائر الانتخابية كل دائرة على حدة مع ذكر أسماء جميع المرشحين ونتائجهم التفصيلية في كل لجنة من اللجان الانتخابية مع ذكر رقم اللجنة التي جرت في البلاد يوم الخميس 2 الجاري لاختيار أعضاء مجلس الأمة للفصل التشريعي الرابع عشر.

الرشاوى وما الأخطاء التي شابته انتخابات الفصل التشريعي الرابع عشر للانتخابات 2012؟ وجاء في السؤال الثاني: بعد ظهور نتائج انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الرابع عشر والتي أجريت الثاني من الشهر الجاري، يرجى موافاتي بالتالي: النتائج التفصيلية

يرجى موافاتي بعدد الدوائر التي وقعت بها هذه الجرائم، وهل هناك بلاغات تلقفتها وزارة الداخلية من جهات أخرى شاركت في رقابة الانتخابات؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى موافاتي بعدد وبالووائر التي وقعت بها، وما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة حول بلاغات

وجه النائب محمد هايف سؤالا للنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود جاء في الأول: هل رصدت وزارة الداخلية حالات لجرائم شراء الأصوات في الانتخابات التي أجريت في الثاني من الشهر الجاري؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب

طالب النائب د. جعفر الحريش مجلس الوزراء بضرورة الاستعجال في إقرار زيادة العاملين الكويتيين بالقطاع الخاص.

«الصحية» زكت الوعلان رئيساً والكندري مقرراً

وتطبيق قانون المعاقين ومناقشة تردي الوضع الصحي وسنسعي لجلب أفضل الأطباء والكوادر الطبية المساندة في المستشفيات كحل مبدئي للازمة التي تعاني منها مستشفيات القطاع الصحي.

عقدت اللجنة الصحية اجتماعها الأول لاختيار الرئيس والمقرر وقامت بتزكية النائب مبارك الوعلان رئيساً والنائب محمد الكندري مقرراً. وقال الكندري إن من أولوياتنا داخل اللجنة في المرحلة المقبلة تعديل قانون الجمعيات

عشر، ونسخة من كشوف الناخبين المؤشر عليه من قبل اللجان الأصلية والفرعية في جميع الدوائر الانتخابية للانتخابات العامة التي جرت في البلاد يوم الخميس 2 الجاري لاختيار أعضاء مجلس الأمة للفصل التشريعي الرابع عشر.

الحريش يطالب مجلس الوزراء بإقرار زيادة العاملين الكويتيين في «الخاص»

تشمّل دعم وتشجيع العمالة الوطنية بالقطاع الخاص ولكنها مازالت أماني ورؤى تتطلب مشاريع عمل حقيقية، وعليه يجب الاستعجال في إقرارها حتى يأخذ كل ذي حق حقه.

يجب أخذها بعين الاعتبار، فالدستور الكويتي أوضح أن الكويتيين متساوون في الحقوق والواجبات ومن الخطأ الفادح التمييز الواضح والانتقائية في الحوافز والمزايا لفئة دون أخرى خاصة أن رؤية الدولة

وقف التسرب الوظيفي من هذا القطاع المهم، كما تشجع الشباب الخريجين الجدد على العمل والانخراط بهذا القطاع الذي من شأنه أن يخفف العبء عن ميزانية الدولة إذا اتاحت الفرصة له.

طالب النائب د. جعفر الحريش مجلس الوزراء بضرورة الاستعجال في إقرار زيادة العاملين الكويتيين بالقطاع الخاص.

مشدداً على أن تكون عادلة ومهنية وتساهم في

دشتي يطلب تزويده بالهيكل التنظيمي للأمانة العامة وحرس المجلس



د. عبد الحميد دشتي

وقد طلبها بصيغة سؤال إلى رئيس مجلس الأمة جاء فيه: حرصاً منا على معرفة البيان التنظيمي لموظفي الأمانة العامة واستناداً للمادتين 176 و 177 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الموجهة بالسؤال التالي: بيان الهيكل التنظيمي لجميع موظفي الأمانة العامة بالقطاعات المختلفة بالمجلس، مع بيان أسمائهم ومؤهلاتهم وتواريخ تعيينهم والاختصاصات التي هم عليها، وعن السؤال بأسرع وقت.

دشتي طلبها بصيغة سؤال إلى رئيس مجلس الأمة جاء فيه: حرصاً منا على معرفة البيان التنظيمي لموظفي الأمانة العامة واستناداً للمادتين 176 و 177 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الموجهة بالسؤال التالي: بيان الهيكل التنظيمي لجميع موظفي الأمانة العامة بالقطاعات المختلفة بالمجلس، مع بيان أسمائهم ومؤهلاتهم وتواريخ تعيينهم،